Document: EB 2009/98/R.9/Add.1
Agenda: 6
Date: 26 November 2009
Distribution: Public
Original: English

A

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

تعليقات مكتب التقييم على السياسة المنقحة لتمويل المنح في الصندوق

المجلس التنفيذي – الدورة الثامنة والتسعون
روما، 15-17 ديسمبر/كانون الأول 2009

للموافقة

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التنفيذيين التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

Luciano Lavizzari
مدير مكتب التقييم
رقم الهاتف: 2274 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: l.lavizzari@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra
الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

تعليقات مكتب التقييم على السياسة المنقحة لتمويل المنح في الصندوق

1- **الخلفية.** تماشياً مع الأحكام الواردة في اختصاصات لجنة التقييم ونظامها الداخلي،[1] وافق المجلس التنفيذي في دورته الخامسة والتسعين في ديسمبر/كانون الأول 2008 على أن تقوم اللجنة بمناقشة السياسة المنقَّحة لتمويل المِنح في الصندوق إلى جانب تعليقات مكتب التقييم عليها. وسوف تُعرض السياسة المنقَّحة على الدورة الثامنة والتسعين للمجلس في ديسمبر/كانون الأول 2009، كما ستُعرض تعليقات مكتب التقييم على أعضاء المجلس للنظر فيها وفقاً للممارسات المعتادة المعمول بها.

2- **تعليقات عامة.** وافق المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2003 على سياسة تمويل المِنح في الصندوق. ومن الواضح الآن بعد ست سنوات من التنفيذ أن تعديل هذه السياسة بات ملائماً على ضوء ما استجد من تطورات في الصندوق والسياق الإنمائي الدولي.

3- ويوجد لدى مكتب التقييم ثلاثة تعليقات عامة على السياسة الجديدة. أولاً، على الرغم من الجهود المبذولة لإرساء السياسة المنقَّحة على أساس الخبرة المتراكمة منذ عام 2003، من الواضح أنه لم يتم إجراء أي تقييم شامل ودقيق للنتائج والإنجازات التي تمخَّض عنها تنفيذ السياسة. وكان لا بد من القيام بذلك من أجل تحقيق المساءلة، وبخاصة على ضوء الكمّ الهائل من الموارد (187 مليون دولار أمريكي لتمويل ما يقرب من 400 مِنحة) التي قدمها الصندوق لتمويل المِنح منذ الموافقة على السياسة في عام 2003. ولذلك فإن مناقشة أثر المنح المقدَّمة من الصندوق منذ اعتماد السياسة محدود نسبياً. وكان يمكن لتقييم أداء المِنح العالمية والإقليمية أن يعود بفوائد كبيرة بالنظر إلى أن تلك المِنح حصلت على أكبر نسبة من موارد المِنح في الصندوق، ويتعذر في كثير من الأحيان لمس أثرها على البرامج القطرية المموَّلة من الصندوق.

4- وكان يمكن للتقييم المحدِّد للنتائج أن يساهم بدور بالغ الأهمية بالنظر إلى عدم وجود وظيفة تقييم مستقلة في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية (وهما أكبر جهتين تتلقيان المنح العالمية والإقليمية من الصندوق).[2] وكان يمكن للتقييم الشامل للمساءلة أن يساعد على استخلاص الدروس المفيدة وتناول آثارها بالنسبة للسياسة المنقَّحة. ويمكن تكوين نظرة متعمقة من خلال الرجوع إلى تقييمات مختارة لمكتب التقييم. على أن ذلك لا يمكن أن يمثِّل مؤشراً غير مباشر لتقييم النتائج لأن مكتب التقييم، وفقاً لسياسة التقييم، لا يقيِّم تحديداً الأنشطة المموَّلة بمِنح الصندوق. والخلاصة أنه بدون تقييم متعمِّق لنتائج وأثر الأنشطة السابقة المموَّلة بالمِنح وبدون تكريس جهود لاستخلاص الدروس المستفادة والممارسات السليمة التي توفرها أو لا توفرها الإنجازات السابقة فإن قاعدة الأدلة التي تقوم عليها السياسة المقترحة ستظل غير كافية.

5- وثانياً، ومن الناحية الإيجابية، يرى مكتب التقييم أنه من الملائم على ضوء الأسباب المبيَّنة في الفقرة 46 من السياسة المنقَّحة المقترحة زيادة السلطة المفوَّضة لرئيس الصندوق فيما يتعلق بالموافقة على المِنح التي تبلغ قيمتها 000 500 دولار أمريكي بدلاً من 000 200 دولار أمريكي حسب ما كان معمولاً به من

[1] انظر الوثيقة (EB 2004/83/R.7/Rev.1).

[2] لم تنشئ الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية وظيفة تقييم وإن كان العمل جارياً على إنشاء تلك الوظيفة فيها.

قبل. وسوف يشجع ذلك، من بين أمور أخرى، على زيادة متوسط حجم المِنح وخفض عدد المِنح الصغيرة، كما سيساعد على تقليل تكاليف المعاملات المرتبطة بتخصيص موارد المِنح.

6- وبالمثل فإن مكتب التقييم يرحِّب بالتغيير الذي يدعو إلى السماح بتقديم المِنح إلى القطاع الخاص. على أن هذا الاقتراح لا ينظر، فيما يبدو، إلى الانخراط مع القطاع الخاص إلاّ من زاوية توفير السلع والخدمات، وهي زاوية قد تكون أضيق من اللازم. فالصندوق قد يرغب في تقديم مِنح في شكل إعانات لتنمية القطاع الخاص شريطة أن تعود أنشطته بفوائد على فقراء الريف وفقاً لمعايير ومبادئ الانخراط المحددة بدقة.

7- وأما التعليق الثالث المطروح على الصندوق والمجلس التنفيذي للنظر فيه فيرتبط بالنسبة المئوية للمِنح المقدَّمة من الصندوق كنسبة من برنامج عمله السنوي. وكان المجلس قد وافق (2003) خلال عملية التجديد السادس للموارد (2002) على تخصيص 10 في المائة من مجموع برنامج عمل الصندوق للمِنح. وتقرر تخصيص 5 في المائة من تلك النسبة للمِنح العالمية والإقليمية، و5 في المائة للمِنح القطرية. ووافق المجلس على تخصيص 2.5 في المائة من نسبة الخمسة في المائة المخصَّصة للمِنح القطرية لاعتماد تمويل تجهيز البرامج، وبذلك تتبقى نسبة 2.5 في المائة للمِنح المحدَّدة لبلدان بعينها. وفي أبريل/نيسان 2007، قام المجلس بتخفيض هذه النسبة لتصل إلى 1.5 في المائة. وتبلغ حالياً الموارد المتاحة في حافظة المِنح 6.5 في المائة من برنامج العمل السنوي.

8- ويبدو أن نسبة المِنح القطرية (1.5 في المائة) صغيرة نسبياً مقارنة بما تحققه من فوائد. وتعترف السياسة بأن هذه المِنح تحظى "عموماً بالارتباط الأفضل مع البرامج القطرية في الصندوق". وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك زيادة في الطلب والحاجة إلى الأنشطة التي تتحقق على أفضل وجه من خلال المِنح القطرية، من قبيل استكشاف الابتكارات، وإدارة المعرفة، وحوار السياسات، والأعمال التحليلية لدعم البرامج القطرية. وبذلك قد يكون من المفيد للصندوق والمجلس بحث مدى كفاية موارد المِنح المخصصة لنافذة المِنح القطرية. ويمكن أن تستتبع الخيارات المطروحة ما يلي: (1) زيادة المظروف الإجمالي لموارد المِنح على 6.5 في المائة حيث ينخفض هذا المستوى المستهدف انخفاضا كبيرا عن الحد الأقصى الإجمالي لتمويل المِنح الذي حددته اتفاقية إنشاء الصندوق، وهو 12.5 في المائة سنوياً؛ أو (2) يمكن للصندوق زيادة الموارد المخصصة للمِنح القطرية باستخدام كل الموارد المحوَّلة من قبل إلى اعتماد تمويل تجهيز البرامج والتي تبلغ نسبتها 2.5 في المائة أو استخدام جزء منها، وبخاصة بعد إدراج هذا الاعتماد في الميزانية الإدارية السنوية للصندوق.

9- **تعليقات محدَّدة.** يبدو أن هدف السياسة الجديدة أقل وضوحاً من أهداف السياسة السابقة التي اهتمت تحديداً بتعزيز البحوث المناصرة للفقراء وبناء القدرات المؤسسية في البلدان الشريكة. ولا يشير هدف أو غاية السياسة المنقَّحة بوضوح إلى أن أحد الأهداف الرئيسية لبرنامج المِنح هو دعم برنامج قروض الصندوق. ولا توضح السياسة على وجه الخصوص أهمية تقديم مِنح بدلاً من القروض. ولذلك فإنها لا توفِّر توجيهات كثيرة بشأن حالات وأسباب تقديم المِنح أو عدم تقديمها. وسوف يساعد ذلك على منع تكرار وقوع الحالات التي كانت تقع من قبل عندما كانت تموَّل أنشطة معيَّنة (مثل بناء القدرات في مؤسسات القواعد الشعبية) من القروض والمِنح على السواء.

10- وعلى مستوى المخرجات، لا يوجد كثير من التفاصيل عن ترتيب أولويات المخرجات ومستوى الموارد المطلوبة لتحقيق كل من تلك المخرجات. وعلاوة على ذلك، لم تحدَّد أهداف معيَّنة لتلك المخرجات في الإطار المنطقي في الملحق الرابع، مما يزيد من صعوبة قياس نتائج سياسة المِنح في المستقبل. وهذا الأمر في غاية الأهمية، وبخاصة في ظل مطالبة مكتب التقييم بتقييم هذه السياسة في غضون خمس سنوات.

11- وكشفت التقييمات التي أجراها مكتب التقييم للبرامج القطرية (في البرازيل، ومصر، والهند، والمكسيك، والمغرب) عن أن المِنح تلعب دوراً محدَّداً في البلدان المتوسطة الدخل. وتتطوَّر طبيعة عمليات الصندوق في تلك البلدان التي يزداد اهتمامها بالصندوق باعتباره منظمة تيسِّر الحصول على المعرفة، وتشجِّع التعاون بين الجنوب والجنوب، وتجرب الابتكارات المناصرة للفقراء التي يمكن للآخرين توسيعها. أي أنه في الوقت الذي تتسم فيه المشروعات الاستثمارية بأهميتها في البلدان المتوسطة الدخل فمن المرجَّح أن الابتكار ونقل المعرفة والخبرات في مجال الحد من الفقر الريفي ينطوي على قيمة أكبر. وربما سيتعيَّن تمويل تلك الأنشطة من أموال المِنح. ولذلك، كان يمكن لهذه السياسة أن تحدِّد الطريقة الاستراتيجية لاستخدام موارد المِنح في البلدان المتوسطة الدخل مقارنة بالبلدان الأخرى المتلقية لمساعدات الصندوق.

12- ومن المهم ملاحظة أن منظمة الأغذية والزراعة هي أكبر متلقٍ لمِنح الصندوق منذ عام 2004. وحصلت المنظمة على كثير من مِنح الصندوق على أساس كل حالة على حدة (مثل المنحة المقدَّمة إلى المكتب الإقليمي للمنظمة في آسيا والمحيط الهادي من أجل حوار السياسات، ودعم تنظيم المؤتمرات الدولية). وبالنظر إلى الحجم الكبير للموارد المقدَّمة إلى منظمة الأغذية والزراعة على مدى السنوات وازدياد الدعوة إلى توسيع الشراكة بين الصندوق والمنظمة فسوف يكون من المفيد إبرام اتفاق تعاون أو مذكرة تفاهم مع المنظمة لكي يسترشد بها الصندوق في تخصيص منحه لها في المستقبل.

13- وكانت إدارة حافظة المِنح تمثل من قبل أحد أهم مجالات الضعف، بما في ذلك الإشراف على الأنشطة المموَّلة بالمِنح. وتعترف السياسة بحاجة الصندوق إلى تحديد متطلبات دنيا للإشراف على المِنح. على أنه من المرجح أن يتطلب تحسين نظام التقييم الذاتي لحافظة المِنح وزيادة الاهتمام بالتعلُّم وإدارة المعرفة (انظر الفقرة 48) تخصيص موارد إدارية إضافية تتجاوز الموارد القليلة المخصَّصة حالياً. وربما سيتعيَّن تحديد ذلك بمزيد من التفصيل ومراعاته في تقديرات التكاليف الإجمالية لتنفيذ السياسة.